مدى ملاءمة المعيار المحاسبي الدولي الخاص بعرض البيانات المالية للتطبيق في بيئة المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم المصرية*

دكتور / أحمد رجب عبد الملك
أستاذ المحاسبة المساعد-جامعة سوهاج

مقدمة :

نظراً لما تحتله المنشآت الصغيرة والمتوسطة من مكانة هامة في اقتصاديات الدول، خاصة النامية منها، نظراً لكبر عدد هذه المنشآت، الأمر الذي يحتم الاهتمام بها، وإعطاءها درجة من الأهمية في مجال الدراسات المحاسبية وعلى ذلك قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار معايير دولية خاصة بالمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم- والتي درج مجلس معايير المحاسبة الدولية علي تسمية تلك المعايير بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم- سعيا منه لتوفير متطلبات محاسبية مبسطة تساهم في تخفيف المتطلبات الناتجة عن الالتزام بالمتطلبات المحاسبية للمعايير الكاملة، وقام مجلس المعايير بإصدار تلك المعايير علي مرحلتين: المرحلة الاولي :تم اصدار مسودة مقترحة لإنشاء معايير محاسبية دولية خاصة بالمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم عام ٢٠٠٧ . اما المرحلة الثانية: تم اصدار المعايير بشكلها النهائي في التاسع من شهر يوليو من عام ٢٠٠٩. وجاءت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الخاصة بالمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم على شكل اقسام وليس على شكل ارقام، كل قسم يختص بموضوع معين، حيث تكونت المعايير من مقدمة و٣٨ قسم (السعافين،٢٠٠٨) وسوف يقوم الباحث بدراسة مدي ملاءمة المعيار الدولي والخاص بعرض البيانات المالية للتطبيق في بيئة المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم والمحدد له القسم رقم ٣، وتضمنت محتويات ومتطلبات هذا المعيار الأقسام التالية: (العبايجي، ٢٠١٣- جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٩):

أ – بيان المركز المالي في تاريخ إعداد التقارير (قسم ٤).

ب-بيان الدخل الشامل لفترة إعداد التقارير (قسم ٥).

ج-بيان التغيرات في حقوق الملكية لفترة إعداد التقارير (قسم ٦).

د-بيان التدفقات النقدية لفترة إعداد التقارير (قسم ٧).

هـ-الملاحظات التي تشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى (قسم ٨).

وفيما يلي توضيح لتلك العناصر في الجدول التالي:

* كلمة ملاءمة تعنى في قاموس اللغة العربية تأييد أو قبول.

جدول رقم(١) متطلبات عرض البيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

بنود المركز المالي (قسم ٤)	بنود الدخل (قسم ٥)	بنود التغيرات في حقوق الملكية (قسم ٦)	بنود التدفقات النقدية (قسم ٧)	بنود الملاحظات الملحقة (قسم ٨)
١-النقد والنقد المقابل. ٢-الذمم المدينة التجارية والذمم المدينة الأخرى. ٣-المخزون. ٤-الممتلكات والمصانع والمعدات (صافي، بعد خصم الاستهلاك المتراكم). ٥-العقارات الاستثمارية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة. ٦-الأصول غير الملموسة. ٧-المخصصات. ٨-الذمم الدائنة التجارية والذمم الدائنة الأخرى. ٩-الحسابات المكشوفة. ١٠-أصناف حقوق الملكية (رأس المال، الأرباح المحتجزة).	١-الإيراد. ٢-تكاليف التمويل. ٣-تكلفة البضاعة المباعة. ٤-مجمل الربح. ٥-مصروفات التشغيل. ٦-الربح قبل الضريبة. ٧-مصروف الضريبة. ٨-إجمالي الدخل الشامل.	١-رأس المال أول المدة. ٢-إجمالي الدخل الشامل. ٣-تسويات سنوات سابقة (للإيرادات والمصروفات). ٤-الأثر المتراكم للتغير في السياسات المحاسبية. ٥-مبالغ الاستثمارات من قبل المالكين. ٦-معاملات أسهم الخزينة. ٧-الأرباح الموزعة على الملاك.	١-المقبوضات النقدية من بيع السلع والخدمات. ٢-المدفوعات النقدية لموردي السلع والخدمات. ٣-المدفوعات النقدية للموظفين. ٤-صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. ٥-المدفوعات النقدية لامتلاك أدوات الدين أو حقوق الملكية الخاصة بالمنشآت الأخرى. ٦-المقبوضات النقدية من بيع أدوات الدين أو حقوق الملكية الخاصة بالمنشآت الأخرى. ٧-صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية. ٨-التسديد النقدي للمبالغ المقترضة. ٩-صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.	١-بيان يفيد بإعداد البيانات المالية وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. ٢-أساس القياس المستخدم في إعداد البيانات المالية (أساس الاستحقاق). ٣-السياسات المحاسبية المستخدمة المتعلقة بفهم البيانات المالية (كسياسة تقييم المخزون من البضاعة أو سياسة استهلاك الأصول الثابتة). ٤-تقديم المعلومات غير المعروضة في مكان آخر ضمن البيانات المالية والتي تكون ذات صلة بفهم أي منها. ٥-تقديم معلومات حول الافتراضات الرئيسة المتعلقة بالمستقبل حول الشكوك فيما يتعلق باستمرارية المنشأة.

وباستعراض ما سبق يتضح أنه تم عرض قائمة المركز المالي على أساس السيولة وليس على أساس المتداول وغير المتداول، ولا يتطلب الأمر عند إعداد قائمة الدخل تصنيف المصروفات تصنيفاً وظيفياً، وهناك تبسيط في الإيضاحات، ويرى الباحث أن السبب في هذا أن هناك حاجات محددة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة أخذت في الحسبان عند إعداد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم وتم مراعاة أهداف مختلف أصحاب المصلحة واحتياجاتهم.

مشكلة البحث:

نظرا للدور والأهمية الكبيرة للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم في العالم وفى مصر خاصة. مما فرض ضرورة الاهتمام بها من جميع النواحي المحاسبية، وهو ما أثمر عن صدور المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والخاصة بالمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم، وبالتالي فإن حاجة المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى متطلبات محاسبية دولية مبسطة تجعل من تطبيق المعايير الدولية ضرورة ملحة، نظراً للدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه في تحسين الأداء المحاسبي، خاصة من حيث ضمان توصيل معلومات موثوقة ذات جودة نوعية عالية بما يلبى احتياجات مستخدمي التقارير. وعلى ضوء ذلك قامت مصر في إطار سعيها المستمر لإصلاح أنظمتها المحاسبية في تلك المنشآت اتجهت إلى إعداد معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والذي يتطابق مع المعيار الدولي (أي أن المعيار المصري ترجمة للمعيار الدولي)، وبناء علي ما سبق ونظرا لحداثة واهمية موضوع البحث تظهر مشكلة البحث في محاولة التعرف علي البيئة النظرية والمحاسبية للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم والتعرف علي مدي جاهزية بيئة المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم لتبني معيار عرض البيانات المالية باعتباره احد اهم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم لأنه يمثل الإفصاح الخاص بتلك المنشآت، وبناء علي ذلك سوف نطرح تساؤلين رئيسيين وهما :

الأول: ما هو الاطار النظري المحاسبي للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم كما طرحته الدراسات السابقة ومجلس معايير المحاسبة الدولية؟

الثاني: ما مدى ملاءمة متطلبات المعيار الدولي الخاص بعرض البيانات المالية للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم للتطبيق في بيئة تلك المنشآت في مصر؟ وبناء على ذلك سوف تركز الدراسة على مجموعة من الأسئلة تكشف عن البيئة النظرية للمحاسبة عن المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم والبيئة التطبيقية لها، وبناء على ذلك سوف تحاول الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية:

١- ماهية وخصائص المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم؟
٢- ما هي أهداف المحاسبة ومستخدمي البيانات المالية في المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم؟
٣- ما هو موقف مجلس معايير المحاسبة الدولية من المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم؟
٤- ماهي المتطلبات العامة لعرض البيانات المالية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم؟
٥- ماهي الجهود المبذولة من قبل كل من جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية وبورصة النيل المصرية تجاه المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم؟

٦- ما مدى قابلية المعيار المحاسبي الدولي والخاص بعرض البيانات المالية والخاص بالمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم للتطبيق في البيئة المصرية؟

وسوف يتم الإجابة على الأسئلة من ١ الي ٥ من خلال الدراسة النظرية -والتي تم استنباطها من خلال الدراسات السابقة - والمخصص لها المبحث الثاني، اما السؤال رقم ٦ سوف يتم الإجابة عليه من خلال الدراسة الميدانية من خلال اختبارات الفروض الاحصائية والمخصص لها المبحث الثالث.

أهداف البحث:

تهدف الدراسة الي تحقيق هدفين رئيسيين وهما: الهدف الأول دراسة تحليلية للمحاسبة في المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم نظرا لقلة الدراسات المحاسبية التي تناولت المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الإجابة على الأسئلة من السؤال (١) الي السؤال (٥). والهدف الثاني دراسة تطبيقية للتعرف على مدي ملاءمة المعيار المحاسبي الدولي والخاص بعرض البيانات المالية للتطبيق في بيئة المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم في بيئة الاعمال المصرية ويمكن تحقيق ذلك من خلال الإجابة على السؤال رقم (٦)، وعلى ذلك سوف يهدف البحث من خلال ذلك إلى ما يلي: -

١. التعرف على ماهية وخصائص المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم.
٢. التعرف على أهداف المحاسبة في المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم ومستخدمي البيانات المالية في تلك المنشآت.
٣. موقف مجلس معايير المحاسبة الدولية من المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم.
٤. متطلبات المعايير الدولية لعرض البيانات المالية في المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم.
٥. الجهود المبذولة من قبل كل من جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية وبورصة النيل المصرية تجاه المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم.
٦. مدي قابلية تطبيق المعيار المحاسبي الدولي والخاص بعرض البيانات المالية أحد اهم المعايير الدولية للتقارير المالية للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم في البيئة المصرية.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في معرفة أهمية المعايير الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة والخاصة بعرض البيانات المالية ومدى ملاءمة تطبيقها في بيئة المنشآت المصرية، وأيضاً ما هي نقاط الضعف

التي تميز بيئة المنشآت المصرية والتي ستكون عائقاً أمام قدرتها على تبنى وتطبيق متطلبات المعايير. واقتراح التوصيات لمعالجة نقاط الضعف حتى يمكن تقوية البنية التحتية وجعلها قادرة على تبنى وتطبيق متطلبات المعايير. وعلى ذلك تأتى أهمية البحث من الاعتبارات التالية:

١- الاهتمام الكبير الذي توليه الحكومة المصرية لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة لما يمثله من مكانة هامة في الأنشطة الاقتصادية، حيث أنها تساهم بـ ٧٥% من مجموع العمالة و٨٠% من الناتج المحلى وكبر عدد هذه المنشآت حيث تم حصر عدد ٣٥٠٠٠ منشاة صغيرة ومتوسطة الحجم في مصر وجارٍ تحميل بيانات عن تلك المنشآت على الموقع الالكتروني للمعهد المصرفي المصري (البنك المركزي المصري،٢٠١٢).

٢- إصدار قانون تنمية المنشآت الصغيرة المصري رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤م.

٣- اهتمام المعهد المصرفي المصري بتقديم معلومات متكاملة للدعم المؤسسي للمشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم (المعهد المصرفي المصري، ٢٠١٠).

٤- اهتمام البنك المركزي المصري بالمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم وذلك منعكس في قراره في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨م من إعفاء البنوك من نسبة الاحتياطي بمعدل ١٤% والتي تمنح تلك المنشآت قروضاً وتسهيلات ائتمانية. (البنك المركزي المصري، تقرير عن الفترة من ديسمبر ٢٠٠٣ حتى ديسمبر ٢٠١٢).

٥- قيام جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية بإعداد مشروع معيار مصري للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم وهو ترجمة للمعيار الدولي مع تمصيره، وهو في إطار الإصدار (جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، تقرير سنوي ٢٠٠٩).

٦- قيام الحكومة المصرية بتدشين بورصة النيل باعتبارها اول سوق لقيد وتداول أسهم الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم في مصر ومنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا وذلك كمبادرة من البورصة المصرية لدعم هذه الشركات ولقد بدا العمل فيها ٣يونيو ٢٠١٠.

٧- صدور قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨١ بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٧ بشأن قواعد قيد الأوراق المالية المصدرة من الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم وحدد في مادته الثانية شروط قيد أسهم الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم. وحدد في مادته الخامسة تقارير الافصاح والقوائم المالية الدورية والسنوية وكذلك الايضاحات المتممة للمشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم (www.nilex.com.eg).

٨- صدور قرار وزير المالية رقم ٤١٤ لسنة ٢٠٠٩ بإلزام المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم بإمساك دفاتر وسجلات محاسبية ومبسطة،

وإصدار فواتير مقابل ما تؤديه من أعمال، كما تلتزم بالاحتفاظ بالمستندات المؤيدة لمقبوضاتها ومدفوعاتها، وإلزام هذه المنشآت بتقديم إقرار ضريبي سنوي، وتحديد صافي الربح السنوي لهذه المنشآت وفقاً للتعليمات التي تصدرها مصلحة الضرائب المصرية. (المؤتمر السادس عشر للضرائب يونيو ٢٠١٠).

٩- صدور القرار الوزاري رقم ٥٤ لسنة ٢٠١٢ بشأن تحديد قواعد وأسس المحاسبة الضريبية للمنشآت الصغيرة، وتقوم فكرة القرار على تقسيم الممولين إلى ثلاث فئات وهي:

- فئة (أ) متناهية الصغر.
- فئة (ب) والتي يكون رأس مالها من مليون حتى ٢ مليون جنيه وتقوم بإعداد حساباتها على أساس مبادئ المحاسبة المتعارف عليها مع تأييدها بالمستندات اللازمة وعدم التزامها بتطبيق معايير المحاسبة المصرية.
- فئة (جـ) والتي يزيد رأسمالها عن ٢ مليون جنيه تقوم بإعداد حساباتها وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

١٠- صدور القرار رقم ١٦٦ لسنة ٢٠٠٨ بشأن إصدار المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود وحددت المعيار قم ١٠٠٥ لمراجعة المنشآت الصغيرة.

١١- إنشاء مركز بداية للاستثمارات الصغيرة والمتوسطة في يناير ٢٠١٠ بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ٢٠٠٩/٥/٩٧م بهدف دعم نمو وتنمية الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة في مصر.

كل هذه الأسباب تجعل هناك ضرورة للاهتمام بالهيكل والإطار المحاسبي لتلك المنشآت لمواجهة تلك المتطلبات والقرارات.

منهج البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة سوف يعتمد البحث على أسلوبين:

الأسلوب النظري: ويعتمد هذا الأسلوب على المنهج الاستقرائي الاستنباطي وذلك بالدراسة التحليلية لكل ما استطاع الباحث الحصول عليه من دراسات ذات صلة بموضوع البحث لاستنباط المقترحات والنتائج اللازمة. وسوف يختص هذا الأسلوب بالإجابة على الأسئلة النظرية الخاصة بالبحث والتي يتم استنباطها من خلال الدراسات السابقة.

الأسلوب العملي: يعتمد هذا الأسلوب على إجراء دراسة ميدانية تهدف إلى التعرف على مدى ملاءمة المعيار الدولي والخاص بعرض البيانات المالية للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم لبيئة الأعمال المصرية. ويمكن التعرف على ذلك من خلال اختبار الفروض الإحصائية -وتم صياغة الفرض في صورة فرض العدم-التالية:

الفـــرض الرئيســـي الأول: لا تعـــد متطلبـــات المعيـــار الـــدولي للمنشـآت الصـغيرة والمتوسـطة والخاص بعرض البيانات المالية ملائمـــة للمنشـــآت صـــغيرة ومتوسـطة الحجـم. ونظـراً لأن متطلبات عرض البيانات المالية المنصـوص عليهـا فـي المعـايير الدوليـة الخاصـة بتلـك المنشـآت تنقسم إلى عدة عناصر، وبالتالي تم تقسيم هذا الفرض الرئيسي إلى الفروض الفرعية-حسب تلك العناصر-التالية:

الفرض الفرعي الأول: لا تعد البنود الواجـب عرضـها فـي بيـان المركز المالي ملائمة للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم.

الفرض الفرعي الثاني: لا تعد البنود الواجب عرضها في بيان الدخل والدخل الشامل ملائمة للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم.

الفرض الفرعي الثالث: لا تعد البنود الواجـب عرضـها فـي بيـان التغيـرات فـي حقـوق الملكيـة ملائمـــة للمنشـــآت صـــغيرة ومتوسطة الحجم.

الفرض الفرعي الرابع: لا تعد البنود الواجـب عرضـها فـي بيـان التدفقات النقدية ملائمة للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم.

الفرض الفرعي الخامس: لا تعد البنود الواجب عرضها في الملاحظات الملحقة ملائمة للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم. وعند اختبار الفـروض الفرعيـة وثبـت عـدم صحة فرض العدم فإن ذلك يعنى أن تلـك المتطلبـات (المركـز المـالي، الـدخل، التغيـرات، التدفقات، المحلقات) ملائمة لتلك المنشآت والعكس.

الفرض الرئيسي الثاني: لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الفئـات المشـمولة فـي عينـة الدراسة (المحاسبين، المراجعين الداخلين) بخصوص مدى قابلية المنشـآت الصـغيرة والمتوسـطة لمتطلبات عرض البيانات المالية المنصـوص عليهـا فـي المعيـار الـــدولي للمنشـــآت صـــغيرة ومتوسطة الحجم.

حدود البحث:

سوف يقوم الباحث بتطبيق البحث على محافظة سوهاج حيث أنها تضم أربعة مناطق صناعية، واختار الباحث هذه المحافظة لقربها من مكان عمل وسكن الباحث.

خطة البحث:

تحقيقاً لأهداف البحث فقد تم تبويب خطة البحث كما يلي:

- المبحـــث الأول: الدراســـات السابقة.
- المبحث الثاني: الإطار النظري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من منظور محاسبي.
- المبحث الثالث: منهجية الدراسة الميدانية.
- النتائج والتوصيات.

المبحث الأول

الدراسات السابقة

تعرض كثير من الباحثين لمجموعة من الدراسات، سوف يقوم الباحث بتقسيمها إلى مجموعتين رئيسيتين: المجموعة الاولى دراسات تناولت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم ومدى ملاءمتها للتطبيق في البيئات المختلفة، المجموعة الثانية: دراسات تناولت البيئة المحاسبية في المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم. ويمكن استخلاص أهم أهداف ونتائج هذه الدراسات فيما يلي:

١/١- المجموعة الأولى: دراسات تناولت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم وأهميتها ومدى ملاءمتها للتطبيق في البيئات المختلفة: توصلت دراسة (Cavalluzzo,K., 2000) إلى أن مساهمات الملاك في المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم لها أثر حساس ومباشر على أداء القياس المحاسبي مما يؤدى إلى ضعف النظم المحاسبية فى تلك المنشآت. وتوصلت دراسة (Baas& Schroten, 2005) إلى أن المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم تعاني من عدم القدرة على الحصول على تمويل من البنوك بسبب عدم قدرتها على إعطاء قوائم مالية نظراً لارتفاع تكلفة إعداد تلك القوائم، وتشير البنوك باعتبارها أحد مستخدمي تلك القوائم إلى أن الكثير من المعلومات الضرورية مغفل عنها فى القوائم المالية للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم. وتوصلت دراسة (Baskerville, 2006) إلى أن المعايير الدولية للتقارير المالية للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم تجعل تلك المنشآت تلتزم بالإطار المفاهيمى للمحاسبة. وتوصلت دراسة (Maingot& Daniel, 2006) إلى أن الاغراض الرئيسية من إعداد البيانات المالية فى المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم هي للضريبة أولاً، وللأغراض المصرفية ثانياً ولتقييم الأداء ثالثاً. وتوصلت دراسة (Lunge, Caraiani, Dscalu, 2007) إلى أن ما يثبط همة هذه المنشآت على تطبيق هذه المعايير هو تعقيدها وكثرة تفاصيل المعيار مما يحتاج إلى جهد لفهمه. واوصت دراسة (Schiebei, 2007) بأن يقوم مجلس معايير المحاسبة الدولية بإجراء دراسات تحليلية واسعة للبيئة المحيطة وكذلك تحليل حاجات المستخدمين الخارجيين، للوصول إلى معايير ذات جودة عالية. وتوصلت دراسة (Guthrie, 2007) إلى نتيجة هامة وهي أن المعايير الدولية للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم تمتاز عن المعايير الدولية للمنشآت الكبيرة بأنها مختصرة وتبتعد كثيراً عن استخدام البدائل المحاسبية، وبها تبسيط لأدوات القياس والاعتراف الخاصة بهذه المنشآت. وأوصت دراسة (IFA, 2007) بأنه يجب على لجنة إعداد المعيار أخذ الخصائص النوعية المنصوص عليها في الإطار المفاهيمى وبشكل مشابه لمعايير المحاسبة الدولية بشكل عام. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها دراسة (السعافين، ٢٠٠٨) أن المعايير الدولية للتقارير المالية للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم لم تخرج عن مبادئ وأسس واتجاهات المعايير الدولية

الكاملة. وتوصلت دراسة (أبوزر، ٢٠٠٨) إلى عدة نتائج أهمها هناك طلب قوى على الصعيد العالمي لإدخال المعايير الدولية للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم في التطبيق على هذه المنشآت، وكذلك توصلت إلى أن حاجات مستخدمي التقارير المالية للمعايير الدولية الكاملة تختلف عن احتياجات مستخدمي المعايير الدولية للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم. وهدفت دراسة (مطر، نور،٢٠٠٨) الي تحديد طبيعة وحدود الإفصاح عن المعلومات الواجب عرضها في التقارير المالية الصادرة عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتوصلت الدراسة الي نتيجة مؤداها ضعف التقارير المحاسبية في تلك المنشآت. وتوصلت دراسة(علاونة،٢٠٠٨) الي ان المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم تعاني من مشاكل محاسبية تقف عقبة ضد تطبيق المعايير الدولية لها. واستنتج (عطية،٢٠٠٨) ان معيار المحاسبة الدولي الخاص بالمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم ملائم لتطبيقه في الأردن لأنه يساعد علي نجاح هذه المنشآت. وتوصل (صيام،٢٠٠٨) الي نتيجة هامة وهي ارتفاع درجة قبول المحاسبين في المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم للمعايير الدولية الخاصة بعرض البيانات المالية. وتوصلت دراسة (Romney& Steinbart, 2009) أن اتباع المعايير المحاسبية الدولية للاسترشاد بها في المحاسبة عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة وذلك لأن المعيار المحاسبي يعتبر بمثابة الدستور وخارطة الطريق. ويجب التأكد من أن الإجراءات المحاسبية قد تمت وفقاً لأهداف وخطط الإدارة وتطبيقاً لمعايير محاسبية متفق ومتعارف عليها ومقبولة قبولاً عاماً. وهدفت دراسة (Deaconu,&others 2009) إلى تحليل حاجات ملاك المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم وتحليل أثر احتياجاتهم على القوائم المالية، وعلى الإطار المفاهيمي وكشفت الدراسة أن هذه المنشآت تعد قوائمها المالية لملاكها. والالتزام بتطبيق المعايير الدولية للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم لضمان جودة المعلومات لتلك المنشآت. وتوصلت الباحثة (المهدلي، ٢٠٠٩) إلى نتيجة مؤداها ملاءمة معيار الابلاغ المالي الدولي الخاص بالمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم للتطبيق في بيئة المنشآت الخاصة بالأردن. وتوصلت نتائج دراسة (القشي والعبادي، ٢٠١٠) إلى مجموعة من النتائج أهمها:

١- اقتصار التقارير المالية المصدرة من هذه المنشآت على الميزانية العمومية، قائمة الدخل واستبعادها لقائمة التدفقات النقدية.
٢- عدم توافر جميع الخصائص النوعية للبيانات المالية في قوائم المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم.

وتوصلت دراسة (Albu, C.N and Albu, n, 2010) إلى أنه لابد من تطبيق المعايير الدولية للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم في البيئة الرومانية طالما أن المعايير المحلية المتبعة لا يمكن أن تكون بجودة المعايير المحاسبية الدولية. وأن تطبيق هذه المعايير

سيؤثر على رفع كفاءة العمل المحاسبي في هذه المنشآت. وتوصلت دراسة (Matar, M. Nour, A and Al- bakri, A, 2012) إلى أن المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم يغلب عليها طابع الملكية العائلية حيث يسيطرون فيها على جميع نواحي النشاط الرئيسية، ولذا يسودها نمط الإدارة المركزي والذى يقلص من ما عليه النظم المحاسبية فيها. غياب الإطار المفاهيمى للمحاسبة في المؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم. وتوصلت دراسة (أدريس، عبد الله، ٢٠١٣) إلى أن تكاليف الالتزام بالمعايير الخاصة بالمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم، ستكون أقل من تكاليف الالتزام بالمعايير الخاصة بالمنشآت الكبيرة. وخلصت دراسة (تيجاني، الياس،٢٠١٣) إلى أن بيئة المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم الجزائرية تواجه معوقات لتطبيق المعايير الدولية الخاصة بتلك المنشآت.

٢/١- المجموعة الثانية: دراسات تناولت البيئة المحاسبية في المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم:

لقد ذكرت دراسة (Marriot, 2000) أن نظام المعلومات المحاسبي في المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم أقل من المأمول نتيجة تأثير استخدام تقنية أقل من المستوى مما أثر سلباً على الدور الذي يقوم به النظام المحاسبي في تلك المنشآت، ولقد ذكر أيضاً أن تأثير الإدراك بأهداف وجدوى النظام المحاسبي يكون متفاوت من منشأة صغيرة ومتوسطة إلى أخرى. ولقد خلصت دراسة (Ismail & King, 2005) إلى أن الكثير من المنشآت الصغيرة والمتوسطة وصلت إلى مرحلة متقدمة من الملائمة بين احتياجات نظام المعلومات المحاسبي وقدراتها في استيعاب كافة أعمال المنشأة، وأكد على أن مدى ملائمة النظام المحاسبي لتحسين أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة يعتمد على عدة عوامل من بينها مستوى النضوج التقني ومستوى التفرقة بين من يملك وبين من يدير المنشأة. ولقد أكد (Ismail& King, 2007) من دراسة أخرى لهما أن النتائج التي تم التوصل إليها والمتعلقة بدراسة النظام المحاسبي للمعلومات في المنشآت الصغيرة والمتوسطة ليست شاملة ولا يمكن الاعتماد عليها باعتبار أنها في كثير من الأحيان متناقضة. ولقد ذكرت دراسة (Cudial,2008) أن وجود معيار محاسبي يتم تطبيقه بشكل صحيح وكفؤ سيساعد على تحقيق الشفافية وزيادة الثقة في تعاملات المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ولقد أوضحت دراسة (Fadhil, 2011- Harie&Newell,2011) أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة غالباً تعتمد على معلومات مالية قليلة ورقابة داخلية يمكن اختراقها وكذلك على تقارير وليدة الحدث واللحظة لتسيير أعمالها مما قد يوحى بواقع ضعيف للنظم المحاسبية. ولقد ركز (رضا وعبد الله، ٢٠١٢) على ضرورة دراسة واقع نظام المعلومات المحاسبي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة للتعرف على إمكانية الاعتماد عليه بشكل يحقق الشفافية ويزيد الثقة في الإبلاغ عن

القدرات المالية لتلك المنشآت. وذكر (Chen, 2012) أن نظام المعلومات المحاسبي يلعب دوراً محورياً في التأثير على زيادة كفاءة أداء المنشآت الصغيرة والمتوسطة. ولقد أوضحت دراسة (Hall, 2012) أن هناك نموذج يحدد نظام المعلومات المحاسبي في مجموعة من المقومات التي تحتوي على المكونات المادية التي تتفاعل مع بعضها البعض من خلال الإجراءات التي تؤدى إلى إثبات القدرات المالية عن طريق إثبات ومعالجة والتقرير عن العمليات المالية وإيصالها إلى المستفيدين في داخل وخارج المنشأة. ويمتاز هذا النموذج بالبساطة والسهولة في الفهم وعدم التعقيد والتي ربما تتناسب مع حجم المعاملات في المنشآت الصغيرة والمتوسطة وكذلك يمتاز بنظرته الشمولية التي تعتمد على نظرية النظم والتي تقسم مقوماته إلى مدخلات ومعالجة ومخرجات بالإضافة إلى أهداف ومعايير محاسبية وموارد ورقابة وكذلك جدوى من اقتناءه كما يوضح ذلك الشكل رقم (١):

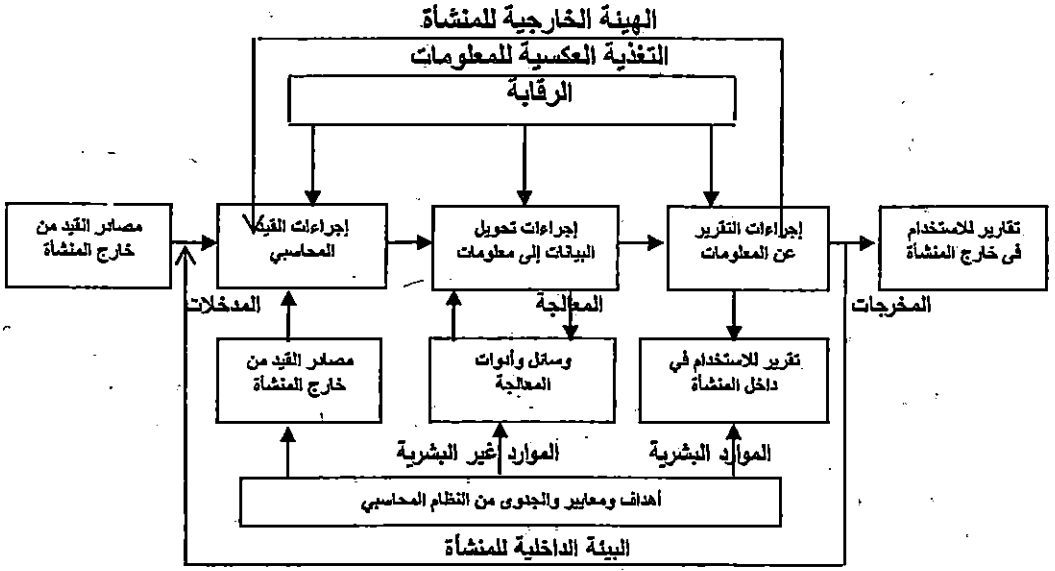

شكل رقم (١) مقومات النظام المحاسبي
المصدر: (المحارفي، ٢٠١٤) نقلاً عن (Hall, 2012)

ولقد ناقشت دراسة (حدة، معمر، ٢٠١٣) مدى جاهزية المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتبني وتطبيق النظام المحاسبي، وتوصلت الدراسة إلى أنه في ظل متطلبات تطبيق هذه النظام وارتفاع التكاليف الناجمة عنها فإنه لا يمكن للمنشآت الصغيرة والمتوسطة استيعابها لوحدها مما يعيق التطبيق الكفء والفعال للنظام المحاسبي في هذه المنشآت. ولقد توصلت دراسة (المحارفي، ٢٠١٤) إلى أن هناك اختلافاً في نظام المعلومات المحاسبي بين المنشآت الصغيرة عنها في المتوسطة، وبالرغم من ذلك إلا أن جميع مقومات نظام المعلومات المحاسبي الفرعية والتي تم

اختبارها متوفرة فى كلا النوعين من المنشآت ومن خلال توفر تلك المقومات فإن نظام المعلومات المحاسبي يملك القدرة الكافية على إثبات وبيان امكانيات المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وبدراسة تحليلية لما سبق من الدراسات يتضح ما يلي:

١- الاهتمام بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة حيث أنها تعد قاطرة التنمية والنمو بالنسبة لاقتصاد أي بلد.

٢- نظراً لذلك الاهتمام لابد وأن ينعكس على الإطار المحاسبي لها. مما أدى إلى قيام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم.

٣- غياب الإستراتيجية المحاسبية عن المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم مما أدى إلى قصور في التقارير وغياب بعض المبادئ المحاسبية مثل مبدأ الاستمرار ومبدأ الوحدة المحاسبية.

٤- توجد معوقات في تطبيق المعايير الدولية لتلك المنشآت.

٥- كثرة تفاصيل المعايير سوف تؤدى إلى عدم الالتزام بها من قبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

٦- يغلب على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الطابع العائلي.

٧- معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم لا تخرج عن مبادئ وأسس المعايير الدولية الكاملة.

ومن الملاحظ أن الدراسات السابقة ركزت على مناقشة المعايير من جانب نظري فقط، ومن جانب تطبيقي على بعض البلدان الخاصة بهم، أما هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة فيما يلي:

١- محاولة تحديد تعريف للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٢- المشاكل التي تعترض تلك المنشآت من جراء تطبيق المعايير الدولية.

٣- الجهود المبذولة من قبل المجالس والجمعيات والقوانين المصرية بشأن المحاسبة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

٤- قياس مدى ملاءمة المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والخاص بعرض البيانات المالية لبيئة الاعمال المصرية.

المبحث الثاني

الإطار النظري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من منظور محاسبي

مقدمة:

تمثل المحاسبة أداة أساسية لإدارة وتطوير العمل ولكنها تشكل عقبة بالنسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لأن صاحب المشروع يرى

أن الدولة قد تستغل ذلك لفرض ضريبة، وكثيراً ما يعارض أصحاب المشاريع الاحتفاظ بحسابات مناسبة لخشيتهم من العواقب الضريبية، وبناء على ذلك لا تكون لديهم معلومات لإدارة الشركة أو لتمكين المقرضين من تقييم المشروع من أجل التمويل اللازم لتوسيعه.

وعلى الرغم من النظرة السلبية للاستخدام المحاسبي إلا أن هناك استخدام إيجابي لها باعتبارها توفر نموذج للشركة لتمكينها من تحقيق المزيد من الربح وتيسير إداراتها. ونظراً لانخفاض الوعي الدفتري والمحاسبي لتلك المنشآت، وتشجيع بورصة النيل المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم للتحول من القطاع غير الرسمي للدخول إلى القطاع الرسمي. فكان لزاماً على الباحث أن يوضح كل ما يتعلق بالمحاسبة عن المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم وذلك عن طريق مراجعة الدراسات السابقة-التي ذكرها الباحث في الفصل الأول-ذات الصلة بموضوع البحث مستخدماً المنهج التحليلي، لكي يمكن الوصول منها إلى استنتاجات تساهم في صياغة الإطار النظري.

وعلى ذلك سوف ينوى الباحث تقسيم هذا المبحث إلى ما يلي:

١/٢ تعريف المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم.

٢/٢ خصائص المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم.

٣/٢ أهداف المحاسبة في المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم.

٤/٢ مستخدمي البيانات المالية للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم.

٥/٢ موقف مجلس معايير المحاسبة الدولية من المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم.

٦/٢ موقف جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية من المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

٧/٢ موقف بورصة النيل المصرية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم.

١/٢: تعريف المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم:

هناك اختلافات كثيرة حول تعريف المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم، وكثرة التعريفات المستخدمة جعل مفهوم تلك المنشآت غامضاً ويثير الجدل، وحتى يخرج الباحث من هذا المأزق سوف يميل في تعريف تلك المنشآت إلى مجموعة من التعريفات تلائم البيئة المصرية، فلقد عرف القانون المصري رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ المنشأة الصغيرة بكل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطاً اقتصادياً إنتاجياً أو خدمياً أو تجارياً لا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه ولا يجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها عن خمسين عاملاً. إلا أن هذا التعريف تجاهل المنشأة المتوسطة الحجم. ولقد حددت بورصة النيل قواعد قيد المنشآت الصغيرة

والمتوسطة معاً، في أن يكون الحد الأدنى لأي منهما نصف مليون جنيه والحد الأقصى ٢٥ مليون جنيه. وبالتالي كان من المفروض تحديد حد أدنى للمنشآت الصغيرة يختلف عن المنشآت المتوسطة حيث أن القواعد خلطت بينهما.

ولقد عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية المنشآت الصغيرة والمتوسطة بأنهما المنشآت التي لا يوجد بها مسئولية عامة ولا تقوم بنشر القوائم المالية لاستخدامها من قبل المستثمرين الخارجيين، وحدد المجلس أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تحتوي على ما يقرب من ٥٠ موظفاً (القواسمي، ٢٠٠٨)، ويرى الباحث أن هذا لا يشكل تعريفاً محدداً تسمح به القوانين المصرية لأي من المنشآت أن تعتبر نفسها من المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

ويستخلص الباحث من الدراسات السابقة تعريفاً مقبولاً يطالب به القوانين المصرية (تعديل في القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ بشأن تعريف المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم) ويطالب أيضاً قواعد القيد ببورصة النيل للأخذ به.

ويوضح الباحث هذا التعريف في الجدول التالي:

جدول رقم (٢) تحديد المنشآت الصغيرة والمتوسطة

نوع المنشأة	عدد العمال (حد أقصى)	حجم النشاط (حد أقصى)
صغيرة	٥٠	١٠ مليون
متوسطة	٢٥٠	٥٠ مليون

ويرى الباحث أن هناك أهمية لتوحيد التعريف ليس على مستوى مصر فقط لكن على مستوى الدول العربية، وما يؤكد ذلك سعى وزراء الصناعة العرب لتوحيد التعريف (مؤتمر العمل العربي، ٢٠١١).

٢/٢ خصائص المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم:

من أهم خصائص المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم ما يلي: (العبايجي، ٢٠١٣)

١- مالك المنشأة هو مديرها، وبناء على ذلك تعتمد استمرارية المنشأة على استمرارية إدارتها من قبل مالكها، كما ينعكس سلباً على مفهوم الاستمرارية.

٢- القيمة المنخفضة للأصول الثابتة وذلك بسبب طبيعة أعمال هذه المنشآت والتي تمتاز بالبساطة فلا تحتاج إلى أصول حديثة أو كثيرة.

٣- انخفاض حجم رأس المال وذلك بسبب صغر حجمها.

٤- خلق نواة لمشاريع كبيرة وذلك من خلال اندماج أكثر من منشأة لتصبح مع بعضها شركة كبيرة.

٥- تواجه مشاكل في الحصول على التمويل.

٦- الافتقار إلى هيكل إداري ومحاسبي.

٧- نظم حفظ سجلات غير متطورة، وأغلب هذه المنشآت

لا تحتاج أعمالها إلى عمليات محاسبية معقدة وتميل هذه المنشآت إلى الحساب وليس المحاسبة.

٨- لا يوجد إلزام في نشر قوائمها المالية.

ويمكن القول إن الخصائص السابقة تؤثر على الهيكل المحاسبي لهذه المنشآت، وعلى مدى قبولها المعايير الدولية للتقارير المالية.

٣/٢ أهداف المحاسبة في المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم:

من الأهداف الرئيسية للمحاسبة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، توفير المعلومات والبيانات اللازمة للإغراض التالية:

١- اتخاذ القرارات مع الأخذ في الاعتبار الموارد المحدودة للمنشأة.

٢- التوجيه الكفء لإدارة الموارد البشرية والمادية.

٣- تسهيل عملية الرقابة.

وعلى ذلك يمكن القول إن المحاسبة في المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم تهدف إلى توفير البيانات المالية حول المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي، والتي تعتبر مفيدة لمجموعة كبيرة من المستخدمين ممن ليسوا في وضع يسمح لهم بطلب تقارير مصممة حسب احتياجاتهم (Magabel & Kharabsheh, 2011).

٤/٢ مستخدمي البيانات المالية في المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم.

مستخدمي البيانات المالية للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم أقل اهتماماً ببعض المعلومات المالية للأغراض العامة والتي تم أعدادها وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة من مستخدمي البيانات المالية للمنشآت ذات الاوراق المالية المسجلة في سوق الأوراق المالية والتي تعتبر خاضعة للمساءلة العامة. فعلى سبيل المثال، فإن اهتمام مستخدمي البيانات المالية للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم بالتدفقات النقدية قصيرة الأجل والسيولة والميزانية العمومية أكبر من اهتمامهم بالمعلومات التي تهدف إلى المساعدة في عمل توقعات لتدفقات النقدية طويلة الأمد (تيجاني، ٢٠١٣) وأدى اختلاف احتياجات المستخدمين إلى التأثير على نوعية المستخدم. وبالتالي فإن المجموعات الرئيسية للمستخدمين الخارجيين للبيانات المالية للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم تشمل ما يلي:

(جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٩):

(١) البنوك: التي تقدم قروضاً للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم.

(٢) البائعون: الذين يبيعون للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم يستخدمون المعلومات المالية لتلك المنشآت لاتخاذ قرارات الدين والتسعير.

(٣) وكالات التصنيف الائتماني: وذلك لتصنيف المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم.

(٤) العملاء.

(٥) المساهمين الذين ليسو مدراء.

٢/٥: موقف مجلس معايير المحاسبة الدولية من المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم:

تلاحظ في الفترة الأخيرة الاهتمام المتزايد بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم على المستوى الدولي والمحلي، حيث تتراوح نسبة الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم في العالم بين ٨٠% إلى ٩٥% (تقرير الاونكتاد، ٢٠٠٩)، والاهتمام المتزايد بتلك المنشآت لابد وأن يلازمه اهتمام متزايد بالأسس المحاسبية التي يجب أن تتبعها هذه المنشآت. لهذا قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتشكيل لجنة خرجت بمسودة لمعايير التقارير المالية للمنشآت الخاصة*، حيث تهدف هذه المعايير إلى توفير مجموعة مبسطة من المبادئ المحاسبية تكون ملائمة لتلك المنشآت بحيث تكون مستندة إلى معايير التقارير الدولية (IFRs) ، وفي شهر أبريل ٢٠٠٩ تقرر اعتماد اسم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم، ويشار إليها اختصاراً (IFRS for SMEs)، وفي شهر يوليو ٢٠٠٩ تم إصدار تلك المعايير الدولية وتم ترجمتها إلى اللغة العربية بواسطة جمعية المحاسبين القانونيين بالأردن وأصبحت متاحة في إصدار ٢٠١٢م.

وسوف يحاول الباحث استخلاص ما أتت به الدراسات السابقة في ذلك الأمر فيما يلي:

١/٥/٢ الهدف من إصدار معايير التقارير المالية الدولية للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم (IFRs for SMEs)*

٢/٥/٢ مدى حاجة بيئة الأعمال في المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم إلى معايير دولية لإعداد التقارير المالية لتلك المنشآت.

٣/٥/٢ متطلبات المعايير الدولية لعرض البيانات المالية في المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم.

٤/٥/٢ أوجه التبسيط التي تبناها مجلس معايير المحاسبة الدولية.

٥/٥/٢ الصعوبات التي قد تواجه المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم عند تطبيق المعايير.

٦/٥/٢ اعتبارات عامة يجب مراعاتها عند إعداد التقارير المالية للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم.

١/٥/٢ الهدف من إصدار معايير التقارير المالية الدولية للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم:

لقد وضعت هذه المعايير خصيصاً لتلك المنشآت والتي تعكس احتياجاتهم واحتياجات مستخدمي التقارير المالية، ومن أهداف المجلس لإصدار تلك المعايير ما يلي:

(إدريس ٢٠١٣ (Guthrie, 2007-Roach, d., 2010-

١- المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم تتسم بخصائص تختلف عن المنشآت الكبيرة.

* لقد استخدم مجلس معايير المحاسبة الدولية في بداية إعداد معايير التقارير المالية الدولية للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم مصطلحات أخرى مثل المنشآت الخاصة: المنشآت غير الخاضعة للمساءلة العامة وأخيراً المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم.

* International financial reporting standard for small and medium entities.

٢- مستخدمي البيانات المالية لتلك المنشآت ليس لهم نفس احتياجات المنشآت الكبيرة.
٣- اختلاف عمق واتساع الخبرة المحاسبية المتوفرة في المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم عن المنشآت الكبيرة.
٤- تخفيف حدة بدائل المعالجة المحاسبية في المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم (تبسيط القياس).
٥- إلغاء المواضيع التي لا علاقة لها بالمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم (تبسيط القياس).

٢/٥/٢ مدى حاجة بيئة الأعمال في المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم إلى معايير دولية لإعداد التقارير المالية لتلك المنشآت:

يرى الباحث أن هناك حاجة لبيئة الأعمال في أي دولة لمعايير دولية لإعداد تقارير مالية للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم للأسباب التالية: (جمعية المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٩- (Rujirawanich&others(2011)

١- تحسن تلك المعايير إعداد التقارير المالية، وتمكن من القابلية للمقارنة وبالتالي يمكن تقليل الاختلافات المحاسبية من المقارنات التي يعقدها المستثمرون والمقرضون.
٢- تقدم المؤسسات المالية قروضاً في عدة دول -وتعمل على مستوى دولي-للبنوك وتعتمد البنوك على التقارير المالية للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم المقدمة على أساس تلك المعايير في اتخاذ قرارات الإقراض.
٣- يرغب الموردون في تقييم القدرة المالية للمشترين قبل بيعهم للسلع أو الخدمات. ولا يتحقق ذلك إلا من خلال إعداد تقارير مالية معتمدة على تلك المعايير.
٤- تقدم شركات رأس المال المخاطر التمويل للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في عدة دول، مما يلزم تقديم تقارير مالية معتمدة على المعايير الدولية.
٥- لدى العديد من المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم مستثمرون خارجيون غير مشاركين في الإدارة.

ويرى الباحث أن تبني الدول للمعايير الدولية يؤدي إلى:

١- رفع فرص الوصول إلى رأس المال وذلك لأن إعداد التقارير المالية الجيدة والمناسبة لحجم المنشأة سوف يعني فرص فهم أفضل لطبيعة ومستوى العمل الذي تقوم به المنشأة.
٢- مواجهة مشكلات أقل في الحصول على التمويل مقارنة بالشركات الأخرى التي لا تتبنى هذه المعايير.
٣- رفع كفاءة الاستثمار من خلال جودة العمل المحاسبي.
٤- الوصول إلى معلومات منظمة وموثوقة.

٥- توفير نماذج للشركة لتمكينها من تيسير إدارتها.

٣/٥/٢ متطلبات المعايير الدولية لعرض البيانات المالية في المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم:(العبايجي ،٢٠١٣)

فيما يلي اهم المتطلبات العامة لعرض البيانات المالية:

١- عرض البيانات المالية الخاصة بمدي عدالة المركز المالي، والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشاة، ويتطلب العرض العادل التمثيل الصادق للمعلومات وفقا لمعايير الاعتراف الخاصة بالأصول والالتزامات والدخل والمصاريف.

٢- افصاحات إضافية عند اللزوم، لتحقيق عرض عادل للبيانات المالية.

٣- اعداد البيانات المالية بافتراض ان المنشاة مستمرة.

٤- اتساق العرض، بمعني ان تحافظ المنشاة علي عرض وتصنيف البنود المالية.

٥- المعلومات المقارنة

٦- المجموعة الكاملة من البيانات المالية، وتتضمن المجموعة الكاملة للبيانات المالية ما يلي:

أ. بيان المركز المالي في تاريخ إعداد التقارير(قسم٤).

ب. بيان الدخل الشامل لفترة إعداد التقارير (قسم ٥).

ج. بيان التغيرات في حقوق الملكية لفترة إعداد التقارير (قسم ٦).

د. بيان التدفقات النقدية لفترة إعداد التقارير (قسم ٧).

ه. الملاحظات التي تشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى (قسم ٨). وتم إيضاح تفصيلات هذه المجموعة في جدول رقم (١) في مقدمة الدراسة.

٤/٥/٢ أوجه التبسيط التي تبناها مجلس معايير المحاسبة الدولية:

عند إعداد معايير التقارير المالية الدولية للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم تم مراعاة ما يلي: (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٩)

١-تم حذف موضوعات لا صلة لها بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة مثال ذلك:

- التقارير القطاعية.
- عقود الإيجار.
- التقارير المرحلية.
- القطاعات التشغيلية.
- الصناعات الاستخراجية.
- التأمين.
- الزراعة.
- الربح للسهم الواحد.

٢-تفضيل استخدام الأسلوب غير المباشر بدلاً من الأسلوب المباشر لإعداد قائمة التدفقات النقدية.

٣-تم إعفاء تلك المنشآت من إعداد قوائم مالية مقارنة فى السنة الأولى.

٤-تقليل الاختيار بين السياسات المحاسبية مثال ذلك: حذف طريقة ما يرد أخيراً يصرف أولاً من تقييم المخزون.

ويرى الباحث أن سبب هذا التبسيط هو ضرورة أن تعكس تلك المعايير احتياجات المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم واحتياجات مستخدمي التقارير المالية.

٥/٥/٢ الصعوبات التي قد تواجه المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم عند تطبيق المعايير:

بدراسة تحليلية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم، أمكن للباحث استخلاص أن هناك بعض الصعوبات المحاسبية التي قد تواجه تلك المنشآت من تطبيق المعايير:

(١) المخزون: يتطلب قياس المخزون مقارنة التكلفة بسعر المخزون السوقي في تاريخ الميزانية مطروحاً منه تكاليف البيع، وهذا يمثل صعوبة لدى هذه المنشآت في فهم تلك الطريقة.

(٢) تدني قيمة الشهرة: يتطلب اختبار التدني للشهرة سنوياً، احتساب القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد، وهذا يمثل صعوبة لدى معدي البيانات المالية في المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، وذلك لضعف خبرة هذه المنشآت بذلك.

(٣) تكاليف البحوث والتطوير: تضمن المعيار معالجة تكاليف البحوث والتطوير كمصروف يقفل في الأرباح والخسائر خلال الفترة، واللجوء إلى معالجة تكاليف البحوث والتطوير من خلال رسملة تلك التكاليف وذلك في حالة ثبوت الجدوى الفنية للمصاريف المتكبدة في مرحلة التطوير، وتمثل المعالجة الأخيرة صعوبة في التطبيق نظراً لضعف خبرة هذه المنشآت بذلك*.

(٤) التضخم المفرط: تضمن المعيار بان تقوم تلك المنشآت التي تكون عملتها هي عملة اقتصاد او دولة ذات اقتصاد مفرط التضخم بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم(٢٩) عند اعداد وعرض القوائم المالية، ويمثل ذلك صعوبة في توضيح ما هو الاقتصاد المفرض وكيفية تعديل القوائم بفروق التضخم.

(٥) الممتلكات الاستثمارية: تطلب المعيار قياس الممتلكات الاستثمارية عند اعداد القوائم المالية باستخدام اما نموذج القيمة العادلة او نموذج التكلفة مما يؤدي الي صعوبة في معرفة ذلك.

٦/٥/٢ اعتبارات عامة في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم:

هناك مجموعة من الاعتبارات أخذت في الحسبان عند إعداد تلك المعايير، أمكن الباحث استخلاصها من دراسته للمعايير وهي:

١-يعكس الإطار المفاهيمي للمعايير الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة نفس الإطار الموجود والخاص بالمعايير الدولية الكاملة.

---

* يجب تخفيف البدائل المحاسبية عند التقييم وذلك لقلة خبرة تلك المنشآت في تطبيقها.

٢-المعايير الدولية للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم تعتبر نسخة مطابقة للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

٣-تساهم المعايير الدولية للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم فى توفير خصائص جودة المعلومات المحاسبية على نفس مستوى المعايير الدولية الكاملة.

٦/٢ موقف جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية من المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم:

استكمالاً لجهود الجمعية في العمل على إصدار المعايير، انتهت لجنة المعايير بالجمعية من إعداد مشروع معيار المحاسبة المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والذي يتطابق مع المعيار الدولي، ويحتوي هذا المعيار على ثلاثة أنواع من التبسيط في العرض والصياغة، أولا: عدم تناوله لبعض الموضوعات التي لا تتلاءم مع المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم، وثانيا: أن المعيار لم يسمح ببعض المعالجات البديلة كما في المعايير الحالية، ثالثا: أنه روعي في صياغته تبسيط العديد من مبادئ الاعتراف والقياس الواردة في المعايير الحالية. ويتألف هذا المعيار من عدد ٣٥ قسماً على غرار معايير المحاسبة المصرية. ومما لا شك فيه أن صدور معيار المحاسبة المصري للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم سوف يخفف عن كاهل هذه المنشآت أعباء إعداد القوائم المالية، كما أنه سيؤدى إلى تسهيل أعمال المراجعة لهذه القوائم (جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، ٢٠١٠). ويقول السيد/ محمد يحيى رئيس لجنة المعايير بالجمعية أن المعيار المصري هو ترجمة للمعيار الدولي لمحاسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة والذي صدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية. وأن المعيار يخاطب ٦٠% من الشركات في مصر بعد استبعاد البنوك وشركات التأمين والشركات المقيدة بالبورصة والمنشآت متناهية الصغر.

ويرى الباحث أن هناك ضرورة ملحة لإصدار هذا المعيار، وخصوصاً بعد أن أوضح البنك المركزي المصري في تقرير له عن أن هناك بيانات تفضيلية عن ٣٥ ألف منشأة صغيرة ومتوسطة وتحتاج إلى تطبيق هذا المعيار (البنك المركزي المصري، الفترة من ٢٠٠٣-٢٠١٢).

وإلى وقت إعداد البحث لم يصدر قرار بالمعيار المصري ولقد أبدت وزارة الاستثمار استعدادها لإصدار معيار لتلك المنشآت بعد الإنتهاء من ترجمته من لجنة المعايير.

٧/٢ موقف بورصة النيل للمشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم من تلك المشروعات:

نظراً للدور الهام للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم في عملية التنمية الاقتصادية. فلقد قامت البورصة بالتعاون مع الجهات الرسمية بإنشاء أول سوق في مصر والشرق الأوسط وشمال افريقيا وسميت هذه السوق "بورصة النيل" للمشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم والتي بدأت أعمالها في ٣ يونيو ٢٠١٠ وتعتبر بورصة النيل وليدة دراسة متعمقة لتلبية احتياجات كل من المستثمرين والشركات الصغيرة والمتوسطة. حيث أثبتت بالتجارب المماثلة نجاحها في

مساعدة تلك الشركات على النمو والتوسع (www.nilex. com.eg)

وذكر السيد/ أحمد فايق رئيس مجلس إدارة شركة البيت للأوراق المالية، أن اغلب الشركات المعتمدة في سوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة شركات عائلية مرتبطة باسم كبير العائلة، ولابد من تطوير عقلية المستثمر العائلي.

ولقد حددت الحكومة المصرية مزايا بورصة النيل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فيما يلي:

١-الحصول على تمويل طويل الأجل لتنمية وتطوير أعمالهم.

٢-تحديد قيمة عادلة للشركة.

٣-تحسين صورة الشركة أمام العملاء والموردين والمصارف.

٤-تسهيل عملية خروج الشركاء من الشركة في حالة رغبتهم وبالقيمة العادلة.

٥-تسهيل عملية اندماج الشركات الصغيرة واتحادها لتكوين كيانات أكثر تنافسية.

وعلى الرغم من هذه المزايا إلا أن عدد الشركات المقيدة ٢٤ شركة:

www.nilex.com.egLarLnominated_Advisots_List_aipx

و٨٩ % من الشركات ليست على علم بقواعد القيد (صبري، القصبي، عمار، ٢٠٠٧)

ومن منظور محاسبي يرى الباحث أن وجود بورصة النيل سوف يدعم الإطار المفاهيمي للمحاسبة بمستوياته الثلاثة داخل المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم، وسوف يؤدى إلى ظهور مفهوم الوحدة المحاسبية والاستمرار نظر لغياب هذه المفاهيم عن المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم بسبب عدم انفصال الملكية عن الإدارة.

المبحث الثالث

منهجية الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة الميدانية إلى اختبار فروض الدراسة – والتي ذكرها الباحث في الأسلوب العملي للدراسة- وذلك من خلال تحليل البيانات التي قام الباحث بجمعها بواسطة قائمة الاستقصاء، وتحقيقا لذلك سوف تنقسم الدراسة في هذا المبحث إلى ما يلي:

١/٣ مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة بمحافظة سوهاج، وسبب اختيار الباحث لتلك المحافظة ما يلي:

١-تضم محافظة سوهاج باكورة المناطق الصناعية في محافظات الصعيد والتي بدأت في بداية التسعينات وتضم أربع مناطق صناعية بالكوثر وجرجا وطهطا والأحايوة شرق.

٢-قربها من مكان عمل وسكن الباحث مما يؤدى إلى نتائج للبحث أفضل.

٣-توجه الدولة نحو تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالصعيد.

لقد أمكن للباحث الحصول على حصر شامل للمشروعات الاستثمارية المتوسطة والصغيرة بمحافظة سوهاج، وسوف يوضح الباحث هذه المشروعات في الجدول التالي:

جدول رقم (٣) المشروعات الاستثمارية المتوسطة والصغيرة (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمحافظة سوهاج ٢٠١٠)

المشروعات الاستثمارية	عدد المشروعات	إجمالي عدد العمالة
مشروعات البلاستيك والكيماويات	٤١	٣٨٧٧
مشروعات خشبية ومواد بناء	٢٣	١٤٥٤
المشروعات الغذائية	٢٩	١٦٠٥
مشروعات هندسية ومعدنية	٤٤	٣٢٣٣
مشروعات الإعلان	٤	٣٠٠
مشروعات الملابس الجاهزة والنسيج	١٦	٧٤٥
إجمالي	١٥٧	١١٢١٤

٢/٣ عينة الدراسة: لتحديد حجم العينة من المنشآت المتوسطة والصغيرة سوف يتم استخدام المعادلة التالية (سرحان، ١٩٧١، أبو شعر ١٩٩٧)

$$ن = \frac{\frac{هـ^{٢} \, ق \, ك}{ك^{٢}}}{١ + \frac{١}{م} \times \frac{هـ^{٢} \, ق \, ك}{ك^{٢}}}$$

حيث أن:

ن = حجم العينة

م = حجم المجتمع

هـ= الأحداث السيني للمنحني المعتدل الذي يقطع مساحة & من النيلين (وتساوى ١,٩٦ عند معامل ثقة ٩٥%).

ق = نسبة عدد المفردات التي تتوافر فيها الخصائص موضع الدراسة (وتساوى ٥٠%) (بازرعة، ١٩٧٨)

ك = وتساوى (١-ق) (النجار، حنفي، ٢٠١٣)

د = الخطأ المسموح به (ويساوى ١٥%).

ولقد أظهر تطبيق المعادلة السابقة أن حجم العينة يبلغ ٥٤ منشأة متوسطة وصغيرة.

٣/٣ أداة الدراسة:

استخدم الباحث قائمة الاستقصاء كأداة للحصول على البيانات اللازمة لاختبار صحة أو عدم صحة فروض الدراسة، واحتوت القائمة على ٣٣ فقرة موزعة على خمسة محاور حسب ما جاء في نص المعيار الدولي لعرض البيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. وتم استخدام مقياس ليكرت ذو خمس نقاط لتحويل الإدراكات الوصفية إلى قيم كمية، وتم توزيع القائمة على أفراد عينة الدراسة والمتمثلة في المحاسبين والمراجعين الداخليين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وتم توزيع ١٤٠ قائمة على كل منهما.

٤/٣ أسلوب جمع البيانات:

تم استخدام أسلوب المقابلات الشخصية في جمع بيانات الدراسة، وتم توزيع القوائم على عينة الدراسة في الفترة بين يونيو وأغسطس من عام ٢٠١٣، وترك الباحث فرصة لهم لاستكمال هذه القوائم لحين جمعها، وتم جمع هذه القوائم في زيارة للباحث والجزء الباقي عن طريق البريد، وبعد تفحص قوائم الاستقصاء تبين عدم صلاحية بعضها بسبب عدم الإجابة على جميع أسئلتها أو اختيار نفس الإجابة في جميع الأسئلة فأصبحت ١١٥ قائمة استقصاء مثلت ٨٢% من اجمالي القوائم الموزعة(١٤٠) وهذه

نسبه كافية يمكن الاعتماد عليها في إجراء التحليل الإحصائي.

٥/٣ الأساليب الإحصائية:

لقد خضعت بيانات قوائم الاستقصاء للتحليل الإحصائي الكمي المتعدد المستويات باستخدام برنامج (SPSS v.19) (حيث تم تحديد الأدوات الإحصائية اللازمة والملائمة كالتالي:

١- معامل ألفاكرونباخ كمقياس لثبات وصدق قائمة الاستقصاء.

٢- المقاييس الوصفية والتي تستخدم لوصف البيانات البحثية من حيث القيم والمتمثلة في مقاييس النزعة المركزية والتي يمثلها الوسط الحسابي، وكذلك النسبة المئوية وقيمة (Z) وتم حساب (Z) الجدولية بـ ١,٦٥ عند درجات حريه ١١٣.

٣- اختبار التباين الأحادي One way Anova لقياس الفروقات المعنوية بين الفئات التي شملتها الدراسة.

ولقد تم التأكد من صدق وثبات نتائج البيانات حيث يوضح الجدول رقم (٤) نتيجة تطبيق معادلة كرونباخ لقياس ثبات المستوى والاتساق الداخلي لقائمة الاستقصاء، حيث بلغت قيمة الفا α الاجمالية= ٠,٨٠٦ وهي نسبة جيدة لكونها أعلى من النسبة المقبولة ٦٠% (النجار وحنفي، ٢٠١٣) كما أن قيمة الفا α بالنسبة لكل متغير على حدة أعلى من النسبة المقبولة ٦٠%، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (٤)
صدق وثبات أسئلة قائمة الاستقصاء

الفرضية	قيمة الفا α
بيان المركز المالي	٠,٨٠٢
بيان الدخل	٠,٨٣
التغيرات في حقوق الملكية	٠,٧٨
بيان التدفقات النقدية	٠,٨٢
الملاحظات الملحقة (الايضاحات)	٠,٨٠
اجمالي	,٨٠٦

٦/٣ نتائج اختبارات الفروض:

١/٦/٣ نتائج على مستوى التحليل الإحصائي.

٢/٦/٣ نتائج على مستوى المقابلات الشخصية.

١/٦/٣ نتائج على مستوى التحليل الإحصائي.

يوضح الباحث فيما يلي نتائج الدراسة الميدانية التي تم التوصل إليها واختبارات الفروض مستخدماً الأساليب الإحصائية السابق ذكرها.

اولا: اختبار الفرض الرئيسي الاول:

ينص هذا الفرض على لا تعد متطلبات المعيار الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والخاص بعرض البيانات المالية ملائمة للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم. ونظراً لأن متطلبات عرض البيانات المالية المنصوص عليها في المعيار الدولي لتلك المنشآت تنقسم إلى خمسة عناصر، وبالتالي تم تقسيم هذا الفرض الرئيسي إلى خمسة فروض فرعية. وسوف يتم اختبار

الفروض الفرعية ثم ذكر نتيجة اختبار الفرض الاول ككل.

الفرض الفرعي الأول:

ينص هذا الفرض على" لا تعد البنود الواجب عرضها في بيان المركز المالي ملائمة للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم. " ويتم اختبار مدى صحة الفرض من خلال استعراض النتائج في الجدول رقم (٥) التالي:

جدول رقم (٥)
نتائج اختبار الفرض الفرعي الأول

البنود أو العناصر*	المنشآت متوسطة وصغيرة الحجم			
	وسط حسابي	نسبة مئوية	قيمة Z	مستوى التأييد والملاءمة
المركز المالي:				
١-النقد والنقد المعادل.	٣,٤٥	%٦٩	٢,١٩	متوسط
٢-الذمم المدينة.	٣,٨٢	%٧٦,٦	٤,٧٤	مرتفع
٣-المخزون.	٣,٧٧	%٧٥,٤	٤,٢٨	مرتفع
٤-الممتلكات والمصانع والمعدات (بعد خصم الاستهلاك)	٤,٥٢	%٩٠,٤	١٣,٢١	متميز
٥-العقارات الاستثمارية.	٣,٦٢	%٧٢,٤	٣,٢٦	مرتفع
٦-الأصول غير الملموسة.	٣,٤٢	%٦٩	٢,١٦	متوسط
٧-المخصصات.	٣,٤٢	%٨٦,٤	٩,٧٨	مرتفع
٨-الحسابات المكشوفة.	٣,٦٢	%٧٢,٤	٣,٢٦	مرتفع
٩-الذمم الدائنة.	٣,١٤	%٦٢,٨	١,٩٨	متوسط
١٠-حقوق الملكية.	٤,١١	%٨٢,٢	٧,١٦	مرتفع
إجمالي (المتوسط العام)	٣,٨٧	%٧٧	٥,٢	مرتفع

* سوف يتم عرض البنود أو العناصر كما وردت بالمعيار الدولي للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم.

يتضح من عرض النتائج الواردة بالجدول السابق ما يلي:

ارتفاع مستوى التأييد والقبول لعناصر المركز المالي بالنسبة للمنشآت المتوسطة والصغيرة حيث بلغت ٧٧% وكانت Z المحسوبة وهي ٥,٢ أكبر من Z الجدولية والتي تساوى (١,٦٥) عند درجات حرية ١١٣. وهذا يعنى رفض الفرض الفرعي الأول بالنسبة للمنشآت المتوسطة والصغيرة وقبول الفرض البديل وهو يوجد تأييد وقبول من قبل المنشآت المتوسطة والصغيرة لمتطلبات المعيار الدولي بخصوص عناصر المركز المالي. أي أن عناصر المركز المالي ملائمة للمنشآت المتوسطة والصغيرة. وهذا يعد امرا منطقيا لان تلك البنود تشابه الميزانية العمومية والتي تقوم بأعدادها المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

الفرض الفرعي الثاني:

ينص هذا الفرض على " لا تعد البنود الواجب عرضها في بيان الدخل والدخل الشامل ملائمة للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم. " ويتم اختبار هذا الفرض من خلال استعراض النتائج في الجدول رقم (٦) التالي:

جدول رقم (٦)
نتائج لاختبار الفرض الفرعي الثاني

البنود أو العناصر	المنشآت متوسطة وصغيرة الحجم			
	وسط حسابي	نسبة مئوية	قيمة Z	مستوى التأييد والملاءمة
الدخل:				
١-الإيراد.	٤,٥٢	%٩٠	١٣,٢١	متميز
٢-تكلفة البضاعة المباعة.	٤,٣٢	%٨٦,٤	٩,٧٨	مرتفع
٣-مجمل الربح.	٤,٣٥	%٨٧	٩,٩	مرتفع
٤-مصروفات التشغيل.	١,٨٧	%٣٧,٤	٣,٩-	منخفض
٥-الربح قبل الضريبة.	٢,٦٢	%٥٢,٤	١,٥-	منخفض
٦-إجمالي الدخل الشامل.	٢,٣٧	%٤٧,٤	٢,٣٨-	منخفض
إجمالي (المتوسط العام)	٣,٣٤	%٦٦,٨	٤,١٨٥	متوسط

يتضح من عرض نتائج الجدول السابق ما يلي:

يوجد تأييد وقبول لعناصر قائمة الدخل بالنسبة للمنشآت المتوسطة والصغيرة حيث بلغت النسبة ٦٦,٨% وكانت Z المحسوبة وهي ٤,١٨٥ أكبر من Z الجدولية والتي تساوى (١,٦٥) وهذا يعنى رفض الفرض العدمي وقبول الفرض البديل وهو "يوجد تأييد وقبول من قبل المنشآت المتوسطة والصغيرة لعناصر قائمة الدخل. أي أن عناصر قائمة الدخل ملائمة للمنشآت المتوسطة والصغيرة. ويعد هذا امرا منطقيا لان تلك البيانات تشابه البيانات التي تعدها تلك المنشآت في حساب الأرباح والخسائر. ويلاحظ انه تم مراعاة التبسيط في البيانات المطلوب عرضها في قائمة الدخل.

الفرض الفرعي الثالث:

ينص هذا الفرض على "لا تعد البنود الواجب عرضها في بيان التغيرات في حقوق الملكية ملائمة

للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم" ويتم اختبار هذا الفرض من خلال استعراض النتائج في الجدول رقم (٧) التالي:

جدول رقم (٧)
نتائج اختبار الفرض الفرعي الثالث

البنود أو العناصر	المنشآت متوسطة وصغيرة الحجم			
	وسط حسابي	نسبة مئوية	قيمة Z	مستوى التأييد والملاءمة
التغير في حقوق الملكية:				
١-رأس المال أول المدة.	٢,٣٤	%٦٦,٨	١,٥٧	متوسط
٢-إجمالي الدخل الشامل.	٢,٦٢	%٥٢,٤	١,٤٩-	متوسط
٣-تسويات المستوات السابقة للإيرادات والمصروفات.	١,٨٧	%٣٧,٤	٣,٩-	منخفض
٤-الأثر المتراكم للمتغير في السياسيات المحاسبية.	٢,١٣	%٤٣,٢	٣,١٦-	منخفض
إجمالي (المتوسط العام)	٢,٤٩	% ٤٩,٧	١,٧٤-	منخفض

يتضح من عرض نتائج الجدول السابق ما يلي:

يوجد عدم تأييد وقبول لعناصر التغير في حقوق الملكية بالنسبة للمنشآت المتوسطة والصغيرة الحجم، حيث بلغت النسبة ٤٩,٧%، وكانت Z المحسوبة وهي – ١,٧٤، أقل من Z الجدولية والتي تساوي (١,٦٥) وهذا يعني قبول الفرض الفرعي الثالث: "وهو" لا يوجد تأييد وقبول من قبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة لعناصر التغير في حقوق الملكية" أي أن عناصر التغير في حقوق الملكية غير ملائمة للمنشآت المتوسطة والصغيرة. ومن خلال المقابلات الشخصية اتضح ان المنشآت المتوسطة والصغيرة الحجم لا تقوم بإعداد هذه القائمة.

الفرض الفرعي الرابع:

ينص هذا الفرض على "لا تعد البنود الواجب عرضها في بيان التدفقات النقدية ملائمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم " ويتم اختبار هذا الفرض من خلال استعراض النتائج في الجدول رقم (٨) التالي:

جدول رقم (٨)
نتائج اختبار الفرض الفرعي الرابع

البنود أو العناصر	المنشآت متوسطة وصغيرة الحجم			
	وسط حسابي	نسبة مئوية	قيمة Z	مستوى التأييد والملاءمة
التدفقات النقدية				
١-المقبوضات النقدية من بيع السلع والخدمات.	٢,٣٧	%٤٧,٤	٢,٣٨-	منخفض
٢-المدفوعات النقدية لموردي السلع والخدمات.	١,٩٢	%٣٨,٤	٣,٥٩-	منخفض
٣-المدفوعات النقدية للموظفين.	٢,٠٦	%٤١,٢	٣,٣٦-	منخفض
٤-صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.	١,٨٧	%٣٧,٤	٣,٩-	منخفض
٥-المدفوعات النقدية لامتلاك أدوات أو حقوق الملكية الخاصة بالمنشآت الأخرى.	٢,٦٢	%٥٢,٤	١,٤٩-	متوسط
٦-المقبوضات النقدية من بيع أدوات الدين أو حقوق الملكية الخاصة بالمنشآت الأخرى.	٢,٢٧	%٤٥,٤	٢,٧-	منخفض
٧-صافي التدفقات من الأنشطة الاستثمارية.	٢,٣٩	%٤٧,٨	٢,٣-	منخفض
٨-صافي التدفقات من الأنشطة التمويلية.	١,٧٥	%٣٥	٤,٢٤-	منخفض
أجمالي (المتوسط العام)	٢,١٥	%٤٣,١٢	٣,٢-	منخفض

يتضح من عرض النتائج الواردة بالجدول السابق ما يلي:

انخفاض مستوى التأييد والقبول لعناصر التدفقات النقدية بالنسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم حيث بلغت النسبة ٤٣,١٢% وكانت Z (المحسوبة) وهي -٣,٢ أقل من Z (الجدولية) والتي تساوى (١,٦٥) وتبعاً لقاعدة القرار. فإننا نقبل الفرض العدمي ونرفض الفرض البديل وهذا يعنى "لا توجد قابلية وتأييد لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة لعناصر التدفقات النقدية"، أي أن عناصر قائمة التدفقات النقدية غير ملائمة لبيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويري الباحث ان هذه القائمة تعد جديدة على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وتحتاج تلك المنشآت فترة انتقالية للتدريب على اعداد هذه القائمة.

الفرض الفرعي الخامس:

ينص هذا الفرض على " لا تعد البنود الواجب عرضها في الملاحظات الملحقة ملائمة للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم." ولاختبار هذا الفرض سوف يتم عرض نتائج التحليل الإحصائي في الجدول رقم (٩) التالي:

جدول رقم (٩)
نتائج اختبار الفرض الفرعي الخامس

البنود أو العناصر	المنشآت متوسطة وصغيرة الحجم			
	وسط حسابي	نسبة مئوية	قيمة Z	مستوى التأييد والملاءمة
الملاحظات الملحقة (الإيضاحات):				
١-بيان يفيد بإعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية.	٢,٣٩	٤٧,٨%	-٢,٣	منخفض
٢-أساس القياس المستخدم.	٢,٢٧	٤٥,٤%	-٢,٧	منخفض
٣-السياسات المحاسبية المتعلقة بفهم القوائم المالية.	٢,٣٧	٤٧,٤%	-٢,٣٨	منخفض
٤-تقديم معلومات غير معروضة في مكان آخر ضمن البيانات المالية.	١,٩٢	٣٨,٤%	-٣,٧٩	منخفض
٥-تقديم معلومات حول الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالمستقبل حول الشكوك فيما يتعلق باستمرارية المنشأة.	١,٧٥	٣٥%	-٤,٢٤	منخفض
إجمالي (المتوسط العام)	٢,١٤	٤٢,٨%	-٣,٠٨٢	منخفض

يتضح من عرض النتائج الواردة بالجدول السابق ما يلي:

انخفاض مستوى التأييد والقبول من قبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للملحقات أو الإيضاحات حيث بلغت النسبة ٤٢,٨% وكانت Z (المحسوبة) وهي -٣,٠٨٢ أقل من Z (الجدولية) والتي تساوى (١,٦٥) وتبعاً لقاعدة القرار. فإننا نقبل الفرض العدمي ونرفض الفرض البديل وهذا يعنى "لا يوجد تأييد وقبول لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم للملحقات أو الإيضاحات". أي أن عناصر الملاحظات الملحقة (الإيضاحات) غير ملائمة لبيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويري الباحث ان عدم التأييد والقبول للبنود السابقة الذكر يعد مؤقتا في الوقت الحالي-حيث لا يوجد وعي كافي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بهذه المعايير-لحين فرض تطبيق هذه المعايير على المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم.

نتيجة اختبار الفرض الرئيسي الاول:

بالرجوع إلى نتائج التحليل الإحصائي للفروض الفرعية الخمسة السابقة أثبتت أن هناك قبول وتأييد لدى المنشآت المتوسطة والصغيرة لكل متطلبات عرض البيانات المالية المنصوص عليها في المعيار الدولي ما عدا قائمة التغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية والملاحظات الملحقة. وبناء على ذلك يمكن القول إن متطلبات عرض البيانات المالية وفقاً لما جاء بالمعيار الدولي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ملائمة للمنشآت المتوسطة والصغيرة ما عدا قائمة التغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية والملاحظات الملحقة. وبناء على ذلك فإننا نرفض الفرض العدمي الرئيسي الاول رفضا جزئيا حيث جاءت نتيجة اختبارات الفروض الفرعية موافقة بالنسبة لقائمة المركز المالي والدخل وعدم موافقة بالنسبة قائمة التغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية والملاحظات الملحقة.

ثانيا: اختبار الفرض الرئيسي الثاني:

ينص هذا الفرض على "لا توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين الفئات المشمولة في عينة الدراسة (المحاسبين، المراجعين الداخليين) بخصوص مدى قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة لمتطلبات عرض البيانات المالية المنصوص عليها في المعيار الدولي لتلك المنشآت" ويتم اختبار هذا الفرض من خلال استعراض النتائج في الجدول رقم (١٠) التالي:

جدول رقم (١٠) نتيجة اختبار الفرض الرئيسي الثاني

رقم الفرضية	المصدر	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	F الجدولية	نتيجة اختبار الفرض
الثانية	بين المجموعات	٢,١	٢	١,٠٩٨	١,٤	٣,٢	قبول
	في المجموعات	٧٢,٨	١١٣	٠,٠٤٥			
	المجموع	٧٤,٩	١١٥				

لقد تم استخدام اختبار one way Anova لاختبار هذه الفرضية، حيث نجد من خلال الجدول السابق أن قيمة F المحسوبة ١,٤٤ وهي أقل من قيمتها الجدولية ٣,٢وتبعاً لقاعدة القرار فأننا نقبل الفرض العدمي، ونرفض الفرض البديل وهذا يعنى "عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين الفئات المشمولة في عينة الدراسة بخصوص مدى قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم لمتطلبات عرض البيانات المالية".

٢/٦/٣ نتائج على مستوى المقابلات الشخصية:

أمكن للباحث من خلال المقابلات الشخصية التي قام بها الوصول إلى مجموعة من النتائج تدعم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال التحليل الإحصائي وهي:

١-هناك أسباب لعدم تأييد أو قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة لبعض متطلبات عرض البيانات المالية وهي عدم جاهزية تلك المنشآت لمتطلبات المعايير الدولية والمحاسبين في هذه

المنشآت يحملون شهادات الدراسة الثانوية بنوعيها العام والفني، وهذا يعنى أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تفتقر إلى وجود موارد بشرية جاهزة في المجالات المحاسبية والإدارية، مما يعنى انخفاض مستوى تأهيل المحاسبين ومعرفتهم بالمحاسبة ينحصر في حساب المتاجرة والارباح والخسائر.

٢-غياب السجلات المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة والنقص الشديد في المعلومات المنظمة والموثوقة.

٣-منظمو ومالكي المشاريع الصغيرة والمتوسطة هم الذين يتولون إجراء حساباتهم وفى بعض الأحوال يكونوا غير ملمين بالعمليات المحاسبية.

٤-يلجأ الكثير من المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى خدمات المحاسبة من مورد متخصص وخصوصاً عند إعداد التقارير للأغراض الضريبية.

٥-الاعتقاد السائد لدى أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة أنه كلما قدمت حسابات سليمة زادت الضرائب، وبالتالي يقولون إن المحاسبة وظيفتها الأساسية هي تحويل المنشأة إلى دفع الضرائب.

٦-متوسط المستوى التعليمي لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة منخفض نسبياً وليس لديهم أي معلومات بالمواضيع التجارية وعلى ذلك يفضل بعضهم استخدام كتبة حسابات غير مؤهلين وليس محاسبين.

٧-عدم وجود أية حسابات للتكاليف، بما في ذلك حساب المخصصات مما يعنى عدم معرفة الربح الإجمالي.

٨-عدم الفصل بين العمل وصاحب العمل وعدم الفصل بين نفقات عملهم ونفقاتهم الشخصية.

٩-الظروف التي تمر بها مصر خلال الثلاث سنوات السابقة أدت إلى توقف عدد كبير من المصانع الصغيرة والمتوسطة أكثر من ٣٠% كما أن غالبية المصانع التي تعمل لا تنتج أكثر من ربع طاقتها الإنتاجية.

١٠-المستثمرين وأصحاب المصانع يحتاجون إلى تهيئة محاسبية من حيث التعريف ببورصة النيل وبالمعايير الدولية لأن أغلبهم ليس لديهم دراية بذلك.

١١-يذكر بعض أصحاب المصانع أن إنشاء المعهد العالي لإدارة المنشآت الصناعية المتوسطة والصغيرة بسوهاج-والذي بدأ أول عام له ٢٠١٢ / ٢٠١٣-يُعد خطوة جيدة لإعادة الهيكلة الإدارية والمحاسبية داخل المصانع.

١٣-يقول البعض من المستثمرين عندما تكون المنشآت صغيرة ومتوسطة لا تجد ما يجبرها على إصدار تقارير مالية نظامية، فتتكاسل عن النظر في المعايير المحاسبية الدولية، بل قد تتجاهل الدور المحاسبي بالكامل، لكن في لحظة الاضطرار تبحث المنشأة عن محاسب ليقدم تقريراً مستعجلاً يفتقد القيمة الحقيقة.

١٤-يذكر البعض أن أغلب المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم شركات عائلية، ولابد من تطوير عقلية المستثمر العائلي.

ويرى الباحث أن صغر حجم العمل أو عدم وجود حاجة نظامية إلى

إصدار التقارير المالية لا يعني أن العمل لن يستفيد من وجود هذه المعايير، فهي تقنن الإجراءات المحاسبية وتطرح أفضل الممارسات التي تساعد على ضبط ومعرفة حركة العمل من النواحي المالية والمحاسبية، وإن التطبيق المبكر لهذه المعايير يصبح ذا فائدة مبكرة بالوقاية من الخسائر الناتجة عن تدنى المستوى المحاسبي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة'.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

لقد أسفر البحث عن النتائج التالية:

نتائج على مستوي الدراسة النظرية:

١- تفتقر المنشآت المتوسطة والصغيرة إلى نظام محاسبي مالي كفء وفعال، بسبب تدنى الوعي الدفتري والمحاسبي لدى أصحاب هذه المنشآت.

٢- صغر حجم العمل يؤدى إلى عدم وجود حاجة نظامية إلى إصدار التقارير المالية.

٣- بيئة أعمال المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الوقت الحالي غير جاهزة لمتطلبات المعايير الدولية بشأن متطلبات عرض البيانات المالية الصادرة خصيصا لتلك المنشآت.

٤- يوجد اهتمام من قبل القوانين والتشريعات المصرية وجمعية المحاسبين والمراجعين المصرية وبورصة النيل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة مما يؤدى إلى ضرورة اهتمام تلك المنشآت بإعداد التقارير وفقاً للمعايير الدولية.

نتائج على مستوي الدراسة الميدانية:

١-تم رفض الفرضية الرئيسية الاولي رفضا جزئيا بشأن قبول وتأييد متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة والخاصة بعرض البيانات المالية. حيث كان هناك قبول بالنسبة للمنشآت المتوسطة والصغيرة بشأن بعض متطلبات عرض البيانات المالية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل) وعدم قبول بالنسبة لباقي العناصر وهي (قائمة التغير في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية، الملاحظات الملحقة). وتعتبر نتيجة هذه الفرضية نتيجة منطقية بسبب ضعف الخبرة المحاسبية في المنشآت الصغيرة والمتوسطة. والمعوقات* التي تواجه تطبيق المعايير الدولية للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم في بيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

٢-تم قبول الفرضية الثانية مما يشير إلى عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة احصائية أي لا يوجد تعارض بين وجهات نظر المحاسبين والمراجعين الداخلين ونرفض الفرض البديل وهذا يعني "عدم وجود اختلافات ذات دلالة إحصائية بين الفئات المشمولة في عينة الدراسة بخصوص مدى قابلية المنشآت

* تتمثل تلك المعوقات في قلة إلمام المحاسبين في هذا النوع من المنشآت بمعايير المحاسبة حيث أنهم لم يمارسوها على أرض الواقع وكذلك تدنى رواتبهم وعدم اقتناع أصحاب المنشأة بأهمية تطبيق المعايير وتدخل أصحاب المنشأة في الإدارة وذلك لعدم فصل الملكية عن الإدارة.

الصغيرة والمتوسطة الحجم لمتطلبات عرض البيانات المالية". حيث يرى المحاسبين والمراجعين الداخليين أن هذه المعايير تصبح ملائمة للتطبيق عندما تصبح بيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة جاهزة للتطبيق ويري الباحث ان ذلك يمكن ان يتم على مرحلتين، المرحلة الاولي تأهيل المحاسبين وتدريبهم على تلك المعايير والمرحلة الثانية التطبيق. ويعتقد الباحث أن هذا الاقتراح يعتبر ملائما في الوقت الحالي نظرا لظهور المعايير الدولية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة حديثاً (عام ٢٠٠٩).

ثانياً: التوصيات:

بناء على نتائج البحث السابقة يوصى الباحث بما يلي:

١- ضرورة التمهيد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بشأن متطلبات عرض البيانات المالية ومراعاة التبسيط. وبكلمات اخري يتم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية على مرحلتين: المرحلة الاولي تجهيز بيئة المنشآت المتوسطة والصغيرة محاسبيا وفي المرحلة الثانية يتم تطبيقه على المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

٢- ضرورة عقد دورات تدريبية في المحاسبة لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، ودورات تدريبية على المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وكيفية العمل بها. مما يساعد على إمكانية تطبيق تلك المعايير.

٣- ضرورة عقد دورات تدريبية لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتعريفهم بفوائد بورصة النيل وكيفية القيد فيها. وذلك لانخفاض نسبة معرفة مجتمع المستثمرين ببورصة النيل.

٤- يجب الارتقاء المتدرج على سلم التطور المحاسبي، فالانتقال من وضع لا يحتفظ فيه بحسابات إلى تطبيق للمعايير الدولية ينبغي أن يكون سلسا بقدر الامكان، ويرى الباحث أن ذلك يحتاج إلى فترات طويلة.

٥- ضرورة إضافة المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى المناهج الدراسية في أقسام المحاسبة بكليات التجارة بجميع جامعات مصر وذلك لتخريج جيل لديه دراية بتلك المعايير.

٦- ضرورة الإسراع بإصدار المعيار المحاسبي المصري للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم من قبل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية وذلك للمساعدة في سرعة التطبيق.

وأخيراً يقترح الباحث الموضوعات التالية لبحوث مستقبلية:

١- دور بورصة النيل في رفع كفاءة أداء العمل المحاسبي بالمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم.

٢- فجوة الإفصاح بين متطلبات بورصة النيل ومتطلبات المعايير الدولية لإعداد

التقارير المالية للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم.

٣- دراسة استطلاعية لواقع النظام المحاسبي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم في مصر.

مراجع البحث

أولاً: باللغة العربية:

١- أبو شعر، عبد الرازق أمين (١٩٩٧)، **العينات وتطبيقاتها في البحوث الاجتماعية**، الرياض، معهد الإدارة العامة.

٢- أبو زر، عفاف (٢٠٠٨)، التغيرات المحاسبية والتشريعية والدولية والعالمية في ظل اتساع النظرة إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم ومتناهية الصغر، **المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن**، الفترة من ١٨-١٩ تشرين الأول، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن.

٣- أدريس، خالد ومايو عبد الله (٢٠١٣)، قراءة في المعيار الدولي الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع تفصيل لبعض المعايير التي تناسب البيئة الاقتصادية في الجزائر، **مؤتمر واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، وزارة التعليم العالي، الجزائر.

٤- الرضا ونه، عماد (٢٠٠٦)، **المحاسبة الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم**، تقرير من إعداد أمانة الاونكتاد.

٥- السعافين، هيثم (٢٠٠٨)، قراءة في معايير التقارير المالية الدولية للمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم، **المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن**، الفترة من ١٨-١٩ تشرين الأول، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن.

٦- العبايجي، زينب عبد الهادي (٢٠١٣)، **مدى قابلية المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم الأردنية للامتثال لمتطلبات المعيار المحاسبي الدولي الخاص بعرض البيانات المالية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

٧- القشي، ظاهر وهيثم العبادي (٢٠١٠)، أثر غياب الاستراتيجية المحاسبية في المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم على كفاءة الأداء، **مجلة الدراسات المالية والتجارية**، كلية التجارة، جامعة بنى سويف، العدد الثاني.

٨- القواسمي، جاتم (٢٠٠٨)، الاعتبارات الواجب مراعاتها عند المحاسبة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، **المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن**، للفترة من ١٨-١٩ تشرين الأول، جمعية المحاسبين

القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن.
٩- المحارفي، عبد الرحمن أحمد (٢٠١٤)، دراسة استطلاعية لنظام المعلومات المحاسبي في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية، بحث مقبول النشر، **المجلة العربية للمحاسبة**، جامعة البحرين، يونيو.
١٠- المهدلي، عايدة حمد (٢٠٠٩)، **مدى ملاءمة متطلبات مسودة المعيار الدولي المقترح الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم وتطبيقه في بيئة المنشآت الخاصة الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
١١- النجار، عبد الله وأسامة حنفي (٢٠١٣)، **مبادئ الاحصاء للعلوم الإنسانية مع تطبيقات حاسوبية**، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية.
١٢- بازرعة، محمود صادق (١٩٧٨)، **بحوث التسويق للتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات التسويقية**، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية القاهرة.
١٣- تيجاني، بالرقى وشرشافه إلياس (٢٠١٣)، مدى ملاءمة متطلبات معيار الابلاغ المالي الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة للتطبيق في بيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، **مؤتمر واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، وزارة التعليم العالي، جامعة الوادي، الجزائر.
١٤- جمعة، أحمد وغالب الرفاعي (٢٠٠٨)، قياس مدى ملاءمة تطبيق معايير التدقيق الدولية في المنشآت الصغيرة، دراسة اختبارية لعينة من المحاسبين القانونيين الأردنيين، **المؤتمر العلمي المهني الدولي، الثامن**، الفترة من ١٨-١٩ تشرين الأول، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن.
١٥- حدة، بودربالة وقربه معمر(٢٠١٣)، النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بين إلزامية التطبيق ومحدودية الامكانيات، **مؤتمر واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة في الجزائر**، وزارة التعليم العالي، جامعة الوادي، الجزائر.
١٦- حميدات، جمعة (٢٠٠٨)، مقارنة معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية مع معايير الإبلاغ المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، **المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن**، للفترة من ١٨-١٩تشرين الأول جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين،عمان،الاردن.

١٧- رضا، جادو وعبد الله مايو رؤية استشرافية حول المحاسبة في المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة: المفاهيم والتقنية، **مجلة دراسات وابحاث**، جامعة الجلفة، العدد السابع.
١٨- سرحان، أحمد عبادة (١٩٧١)، **العينات**، دار الكتب الجامعية، القاهرة.
١٩- صبري، مها ومحمود القصبي (٢٠٠٧)، استطلاع رأى الشركات حول بورصة النيل للشركات المتوسطة والصغيرة، **مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار**، القاهرة.
٢٠- صيام، وليد (٢٠٠٨)، انعكاسات تطبيق المعايير المحاسبة الدولية الخاصة بالمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (SMEs) على البيئة المحاسبية في الأردن، **المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن**، للفترة من ١٨-١٩ تشرين الأول، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن.
٢١- عطية، سليمان (٢٠٠٨)، مدى ملائمة تطبيق معيار الابلاغ المالي الدولي الخاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، **المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن**، للفترة من ١٨-١٩ تشرين الأول، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن.
٢٢- علاونة، سعيد (٢٠٠٨)، مشاكل الالتزام بمعايير التدقيق والمحاسبة الدولية في حالة المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم، دراسة استكشافية، **المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن**، الفترة من ١٨-١٩ تشرين الأول، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن.
٢٣- مطر، محمد وعبد الناصر نور (٢٠٠٨)، طبيعة وحدود الافصاح عن المعلومات في البيانات المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم، **المؤتمر العلمي المهني الدولي الثامن**، للفترة من ١٨-١٩ تشرين الأول، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، الأردن.

ثانياً: باللغة الأجنبية:

1- Albu, C.N& Albu N, (2010), the context of the possible ifrs for smes implementation in Romania. **Accounting and Management** information systems vol.9, No. 1.
2- Baas, T.,Schroten,M.,(2005), **Relationship Banking &SMEs:A theoretical A nalysis**,posten university,avalible:www.diw.de/17/2005.
3- Baskerville,&others,(2006)**Small GAAP:alarge Jump for the IASB**,avalible:www.papers.ssrn.com.
4- Cavalluzzo,K.,(2000)**Pay-to-Accounting performanc&Ownership**

Strategy avalible:www.ifac.org .

11- Hall, J. A, (2012). **Introduction to Accounting Information System,** Southwestern CENGAGII Learning.

12- Harie, M. and G. Newell (2011). "Factors influencing technical innovation in construction SMEs: an Australian perspective." **Engineering Construction and Architectural Management** 1(6).

13- International Federation of Accountants (IF A), (2007), **"Exposure Draft of International Financial Reporting Standard for Small & Medium-sized Entities"**, (On-line), available: www.ifac.org.

14- International Financial Reporting Standards (IFRSs). *(2008),* **The consolidated text of International Financial reporting standards** as approved at 1St January, 2008, IASCF publiation Department, UK, (On-line), available: wwwifac.org

15- International Accounting Standard Board (IASB), (2007), **"Basis for Conclusion on Exposure Draft, IFRS for Small & Medium-sized Entities"**, (On-line), available: www. JASB org.

16- International Accounting Standard Board. (IASB), *(2007),* **"Draft Structure in Privately Held Small Corporations** avalible:www.ssrn.com/paper. taf.

5- Chen, H.-J., (2012). The ERP systems impact on the role of accountants." **Industrial Management & Data Systems** 112(1).

6- Cudia, C. P. (2008). "Application of Accrual and Cash Accounting: Implications for Small and Medium Enterprises in Metro Manila." **DSLU Business & Economics Review** 17(I January:

7- Deaconu, A., Nistor, N& Poga, I (2009). Analysis of the stakeholders' needs and their inference upon financial reports of smes, Babcs,- Bolyai University, Cluj-Neapoca, Romania, **Journal of International Business and Economic**. Jan, 2009, Vol. 9, Source Issue: I.

8- Fadhil, N. F. M. and N. F. M. Fadhil (2011). "Managing Company Financial Among Small and Medium Non-Manufacturing Companies." **Far East Journal of Psychology and Business** 2(I).

9- Ghazali, N., (2008), Voluntary disclosure in Malaysian corporate annual reports: views of stakeholder, **Social Responsibility Journal, 4.**

10- Guthrie,R.,(2007),**IFAC Small&Medium Committee**

administrative Sciences, issue 34.

22- Maingot , M , Zegbal , P. (2006) Financial reporting of small business entities in Canada. **Journal of Small Business Management** Oct 2006, 444.

23- Marriot, N., (2000). "Professional accountants and the development of management accounting service for the small firm: Barriers and possibilities.' **Management Accounting Research** 11.

24- Matar, M. Nour, A and Al-bakri, *A,* 2012 " **The Disclosure of information Required in the Financial Statement of SMES: Empirical Case Study of Jordan**". Proceedings of the 3rd international Conference on Information Management and Evaluation , Atilim University, Ankara, Turkey.

25- Roach, D. V. (2011). "The impact of product management on SME performance: Evidence form canadian firms."**Journal of Small Business and Enterprise Development** 18 (4).

26- Romney,M.,&Steinbart,P.,(2009),**Accounting Information System,** Upper Saddle River,NJ,USA,pearson Education.

27- Rujirawanich, P., R. Addison and C. Small man (2011).

Implementation Guidance, IFRS for Small & Medium - sized Entities", (On-line), available: www.IASB.org.

17- International Accounting Standard Board (IASB), (2007), "**Exposure Draft of a proposed IFRS for Small & Medium-sized Entities**", (On-line), available: www.IASB.org.

18- Ismail 'N. A. and M. King (2005). "Firm performance and AIS alignment in Malaysian SMEs." **International Journal of Accounting Information Systems.**

19- Ismail, N. A. and M. King (2007). "Factors influencing the alignment of accounting information systems in small and medium sized Malaysian manufacturing firms. "**Journal of Information Systems and Small Business.**

20- Lungu,Ci, Caraiani, C & Dascalu, C (2007) **New Direction of Financial Reporting within Global Accounting Standards for Small and Medium -Sized Entities** Academy of Economic Studies of Bucharest.

21- Magabel, I & Kharabsheh , R. (2011) Employability of Graduates Role of SME's and Alternative Curriculums, ***European Journal of Economics,*** **Finance and**

"The effects of cultural factors on innovation in a that SME. "**Management Research Review** 34 (12).

28- Schiebel, Alexander, (2007), **"Is there a solid empirical foundation for the IASB's draft IFRS for SMEs?"**, Vienna University of Economics & Business Administration, Department of Accounting & Finance, Vienna, available: http:ssrn.com/abstract-994684.

ثالثاً: أخرى:

١- البنك المركزي المصري، تقرير عن انجازات مجلس إدارة البنك المركزي المصري، الفترة من ديسمبر ٢٠٠٣ حتى ديسمبر ٢٠١٢.

٢- الجمعية المصرية للمالية العامة للضرائب، الأزمات والصعوبات التطبيقية للتشريعات الضريبية الحديثة وآثارها على انخفاض حصيلة الضرائب، المؤتمر الضريبي السادس عشر، ٢٠١٠.

٣- المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو الداعمة للتشغيل، مؤتمر العمل العربي، الدورة الثامنة والثلاثون، القاهرة، ٢٠١١.

٤- بورصة النيل سوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة، دليل القيد في بورصة النيل، ٢٠١٢.

٥- جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية، التقرير السنوي، ٢٠٠٩.

٦- جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية تعد لإصدار أول معيار مصري للقوائم المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة جريدة بيزنس اليوم، ٢ مارس ٢٠١٠.

٧- جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن، مجموعة طلال أبو غزالة (٢٠٠٩)، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٨- قانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤م بإصدار قانون تنمية المنشآت الصغيرة المصرية.

٩- قرار ١٦٦ لسنة ٢٠٠٨ بشأن إصدار المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكيد الأخرى.

١٠- قرار وزير المالية رقم ٥٤ لسنة ٢٠١٢ بشأن تحديد قواعد وأسس المحاسبة الضريبية للمنشآت الصغيرة.

١١- قواعد قيد الأوراق المالية الصادرة للشركات الصغيرة والمتوسطة، الهيئة العامة للرقابة المالية، ٢٠١١.

١٢- كتاب الافصاح، بورصة النيل، سوق الشركات المتوسطة والصغيرة، ٢٠١١.

جامعة سوهاج
كلية التجارة
قسم المحاسبة

ملاحق الدراسة
ملحق رقم (١)
قائمة الاستقصاء

إلى السيد/ .....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقوم الباحث بإعداد بحث بعنوان " مدى ملاءمة المعيار المحاسبي الدولي الخاص بعرض البيانات المالية للتطبيق في بيئة المنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم المصرية" يهدف الباحث التعرف على آراؤكم بشأن مدى القابلية لمتطلبات المعيار الدولي والخاص بعرض البيانات المالية الصادر للمنشآت الصغيرة والمتوسطة من ناحية عناصر كل من المركز المالي والدخل والمتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية والملاحظات الملحقة. وفي سبيل ذلك طرح الباحث مجموعة الأسئلة وذلك حق يمكن الاستفادة من الجانب الميداني في دعم الجانب النظري، ويقدر الباحث تعاونكم المثمر، بالإجابة على الأسئلة الواردة بالقائمة المرفقة، ويؤكد أن هذا الاستبيان قد صمم لأغراض البحث العلمي فقط، كما أن إجاباتكم ستكون موضع سرية تامة.

ولسيادتكم خالص الشكر والتقدير،

في حالة الاستفسار عن أي معلومة
في الاستبانة يرجى الاتصال على
الهاتف ٠١٢٨٣٨٢٩٠٧٣

الباحث
دكتور/ أحمد رجب عبد الملك
كلية التجارة-جامعة سوهاج

أسئلة متعلقة باختبار الفرضية الرئيسية الاولى الثانية:

السؤال الأول: على صلة بالفرضية الفرعية الأولى وضع اشارة (صح) فى الخانة المناسبة:

م	البنود الواجب عرضها في بيان المركز المالي	مدى الموافقة				
		أوافق جداً	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
١	النقد والنقد المعادل.					
٢	الذمم المدينة التجارية والذمم المدينة الأخرى					
٣	المخزون.					
٤	الممتلكات والمصانع والمعدات (صافي، بعد خصم الاستهلاك المتراكم).					
٥	العقارات الاستثمارية المسجلة بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة.					
٦	الأصول غير الملموسة.					
٧	المخصصات.					
٨	الحسابات المكشوفة.					
٩	الذمم الدائنة التجارية والذمم الدائنة الأخرى.					
١٠	حقوق الملكية (رأس المال، الأرباح المحتجزة).					

السؤال الثاني: على صلة بالفرضية الفرعية الثانية وضع اشارة (صح) فى الخانة المناسبة:

م	البنود الواجب عرضها في بيان الدخل	مدى الموافقة				
		أوافق جداً	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
١	الإيراد.					
٢	تكلفة البضاعة المباعة.					
٣	مجمل الربح.					
٤	مصروفات التشغيل.					
٥	الربح قبل الضريبة.					
٦	إجمالي الدخل الشامل.					

السؤال الثالث: على صلة بالفرضية الفرعية الثالثة وضع اشارة (صح) فى الخانة المناسبة:

م	البنود الواجب عرضها في بيان التغيرات في حقوق الملكية	مدى الموافقة				
		أوافق جداً	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
١	رأس المال أول المدة.					
٢	إجمالي الدخل الشامل.					
٣	تسويات السنوات السابقة (للإيرادات والمصاريف).					
٤	الأثر المتراكم للتغيير في السياسات المحاسبية.					

السؤال الرابع: على صلة بالفرضية الفرعية الرابعة وضع إشارة (صح) في الخانة المناسبة

م	البنود الواجب عرضها في بيان التدفقات النقدية	مدى الموافقة				
		أوافق جداً	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
١	المقبوضات النقدية من بيع السلع والخدمات.					
٢	المدفوعات النقدية لموردي السلع والخدمات.					
٣	المدفوعات النقدية للموظفين.					
٤	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.					
٥	المدفوعات النقدية لامتلاك ادوات أو حقوق الملكية الخاصة بالمنشآت الأخرى.					
٦	المقبوضات النقدية من بيع ادوات الدين او حقوق الملكية الخاصة بالمنشآت الأخرى.					
٧	صافي التدفقات من الأنشطة الاستثمارية.					
٨	صافي التدفقات من الأنشطة التمويلية.					

السؤال الخامس: على صلة بالفرضية الفرعية الخامسة وضع إشارة (صح) في الخانة المناسبة

م	البنود الواجب عرضها في بيان الملاحظات الملحقة(الإيضاحات)	مدى الموافقة				
		أوافق جداً	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
١	بيان يفيد بإعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية.					
٢	أساس القياس المستخدم.					
٣	السياسات المحاسبية المتعلقة بفهم القوائم المالية.					
٤	تقديم معلومات غير معروضة في مكان آخر ضمن البيانات المالية.					
٥	تقديم معلومات حول الافتراضات الرئيسية المتعلقة بالمستقبل حول الشكوك فيما يتعلق باستمرارية المنشأة.					